

17/02/2026

الأخبار

افتتاحية

لوبيات العشوائية

كشف الفيضانات الأخيرة التي شهدتها عدة أقاليم بالملكة، من بينها مناطق بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة، عن اختلالات عميقة في مجال التعمير، وعرت على هشاشة عدد من البناءات الخشنة، وصعوبة تحمل لجان البقلة وصالح الوقاية المدنية، بسبب تفشي مظاهر العشوائية والبناء في مهاري الوديان، و蔓延ت خلاصات مخيفة يستجدل بها صريف مياه الأمطار بشكل طبيعي وإن...

لقد أبانت هذه الكوارث الطبيعية أن مشكل العشوائية ليس مجرد ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالفقير وال بشاشة، بل هو نتيجة تراكمات مقدمة ساهمت فيها لوبيات تستفيد من الفوضى العمراهنة، وتغذيها لأهداف انتخابوية، أو حصلية سيسقة، على حساب سلامه المواطنين واستنزاف إملاك العام للبيكالة وضمان الحد الأدنى من شروط العيش الكريم.

ولا أحد يمكنه إنكار ارتفاع ظاهرة البناء العشوائي بجاجات اجتماعية حقيقة، خاصة في صنوف الفئات الهشة والفقير، الذي تحدث عن مأوى في ظل تعقيد مسارات التعمير وارتفاع كلفة السكن القانوني، غير أن هذا المطلب الاجتماعي تم استغلاله من قبل لوبيات تحكمت في عدد من الجماعات الترابية، بتوظيف البناء غير القانوني كورقة انتخابية، والتلاعب في تصاميم التهيئة أو تجديدها لاستنوات طويلة، وغض الطرف عن توسيع أحياء عشوائية، مقابل مكاسب سياسية أو مالية.

وهذا تحول العشوائية إلى منظومة غير ملائمة، تتشارك فيها المصائب بين منتخبين ووسطاء وبعضاً من المواطنين، ما جعل القانون يطبق بانتقائية أحياناً، وأفق المؤسسات المعنية جزءاً من بنيتها في مجال ضبط التعمير.

وعندما اجتاحت السيلات عدداً من المناطق، بزرت خطورة البناء في مهاري الوديان وباقرب من المنحدرات الصخرية، أو فوق (أرض) معرضة لانزلاقات التربة، كما ظهرت مشاكل غياب الدراسات التقنية اللازمة في عدد من المشاريع، سواء تعلق الأمر بتجزئات سكنية أو ببنيات تحتية لم تراع فيها التحولات المناخية المساردة.

إن تحكم لوبيات العشوائية لم يتعكس فقط على سلامه السكان، بل كلف ميزانية الدولة اعتمادات ضخمة لإعادة تاهيل البناء الخيشنة المتضررة، وتقوية شبكات التقطيع، وصلاح الطريق، وتوفير الحد الأدنى من شروط السكن الملائم في أحياء شمات خارج أي تخطيط سيسق.

إن الدولة تجد نفسها في كل مرة مطالبة بالتدخل لإنقاذ الأرواح أولاً، ثم يضخ أموال إضافية لتدارك اختلالات كان بالإمكان تفادها واستئثارها في قطاعات أخرى مثل الالقات الاجتماعية، لو احترمت القوانين وتم تطبيقها بصرامة وعدل وقافية حقيقة مع خروقات الماضي.

وفي المقابل فإن المرحلة الراهنة تفرض الانتقال من منطق العالجة الظرفية إلى منطق الإصلاح البيئي، يتعين مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة في كل ما يتعلق بخروقات التعمير، والتحسين الشامل لتصاميم الهيئة بما يراعي التحولات المناخية والديموغرافية، وتيسير مسارات البناء القانوني لتنبعج المواطن على سلوك المسار الشرعي، وتوفير بدائل سكنية حقيقة للالقات الهشة، خاصة في الوسط القروي، بما يضمن الحق في السكن اللائق دون الوقوع في برادن الوسطاء الذين يفسدون كل شيء.

الأخبار